ما علمه كان زائدا قال تعالى هو الاول والآخر فاثبت له تعالى لم
يسبقها عدم ولا يلحقها آخر وبقية لا انقضاء لها وحقيقة البقاء
عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود وان شئت
قلت عبارة عن نفي انتهاء الوجود والعبارات كلها بمعنى
واحد لا شك انه تعالى قديم باق للوجود اي نفي القدم
من الله تعالى في حقه والبقاء سلبيان لا وجوديان لانا بينا
واعتنا دكونهما وجوديين اذ ان شيأ من نقيضة السلوب وجوديه
قال سيد المحققين الراد على كذا القوم عنادا كونها
نفيا نقيضة قالوا بان القدم والبقاء صفتان حقيقيتان ليس بصواب
وان نقل القول بذلك في القدم عن عبد الله بن سعيد وفي البقاء
عن الشيخ الاشعري وقد رجع عنه وقال انه صفة تنسبية
وكلاهما الا صح وذلك في القدم ابعد خلافا لظاهر كلام
المحقق القاضي السكناني وجماعة على انه الصفري
وقول الشيخ الاشعري وان شيعه بما قدمه ليس بمعصية
لان الامر اذا لم يرد خطابا لله الآن فهو معصية لوضوح القول بالاجتهاد
عنده وقد استحسنا الذي وحقيقة المخالفة للحوادث
عبارة عن نفي المماثلة في الذات والصفات والافعال
لا شك انه تعالى لا يتصف بحال من الاحوال التي تختص الحادث
بل الاحوال التي تختص القادر منا لا يتاتى منه
الكائنان لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله اعني ذات الله
لبيت

كذا شيء الخارج بان خرج بالاخراج وصفاته ليست
كصفات الخارج بان تختص بصفة الهوية قديمة وافعاله
ليست كافعال المحدثين حادثة مكتسبة بل هو الخالق
للاكوان لا بواسطة ولا معين ليس كمثله شيء وهو السميع
البصير والحوادث هي الخارجات فتنبيه قد يتخيل
العامي ان بعض الجهلة قد يشكك في التشبيه
على العوام ضعفة العقول قد ابنا ان الامر بايراده لدقته
وهو ان يقول هل المولى تبارك وتعالى داخل العالم او خارج عنه
وهي عبارة موهمة لا ينبغي ان تذكر للعوام ولا لضعفة العقول
وجواب ان الله تعالى ليس بداخل العالم بمعلم اي مع علمه
والخروج عن قوله ان الله ليس من جنسه فصحيح بهذا
المعنى لكن لا يجوز اطلاق ذلك لما فيه من الايهام وسوء
الادب مع الله تعالى وان عنى بالدخول اتحاد جملة العالم
وبالخروج الذي جهة خاصة عن العالم فذلك باطل عقلا
ودليل المولى تبارك وتعالى ليس داخل العالم بهذا المعنى
والخارج عنه بهذا المعنى لما تقدم بانه تعالى ليس من
جملة العالم وليس في جهة من العالم تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا او لانه حد وقد وهو باطل ضرورة او لانه ان تعالى
خارج عن العالم بمعنى انه في جهة خاصة عند المدرما
انفصاله او انفصاله فهو محال اما الاول فلان
صفة الحوادث واما الثاني فلان ذلك يقتضي الانتهاء

Copyright © King Saud University